الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني المجهول، نظرة دلالية من خلال القراءات العشر

محمد سعيد الهجري [1] – مبارك حسين نجم الدين [2]

المستخلص:

تناول هذا البحث الفعل المبني للمعلوم ، والمبني للمجهول من زاوية دلالية في القراءات العشر، وهو يهدف إلى دراسة البِنيتين دراسةً دلالية وصفيَّة دون تفضيل إحداهما على الأخرى، وقد توصل الباحث إلى أنَّ السياق هو الإطار الناظم لدلالات هاتين البِنيتين، وأنْ ثمَّة أغراض بلاغية تناط بالفعلين يمكن استنباطها من السياق القرآني غير التي ذكرها النُّحاة والبلاغيُّون، ويوصي الباحث بإيلاء القراءات القرآنية مزيد اهتمام في التنقيب عن الظواهر اللغوية التي تثري البيان القرآني، وتُمْتِع القارئ بصنوف الإعجاز التي لا تنتهي مع كلام الله تعالى.

ABSTRACT:

This research is about the active voice and passive voice verbs in the semantic context of the ten ways of Qur'anic recitations. It aims at studying the both structures semantically and descriptively without giving preference to any of them. The researcher found that the context is the organizing frame for the significances of both structures, and that there is some kind of rhetorical purposes the two types of verbs which can be deduced from the Qur'anic context other than what other grammarians and artists. The researcher recommends that the Qur'an recitations should be given more efforts in exploring the linguistic phenomena which can enrich the Qur'anic Rhetoric's and make the reciter enjoy the endless miracles in Allah Almighty's Words.

الكلمات المفتاحية:

السياق – الدلالة – حذف الفاعل

1- باحث دكتوراة في كلية اللغات بجامعة السودان MHAGRY10@GMAIL.COM

2- مركز الترجمة والتعريب، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

المقدمة:

القراءات القرآنية كانت ولا تزال مادة من مواد الدّرس اللُّغوي، كما أنَّها أحدثت تفاعلا بنّاءً بين اللُّغويين فالنَّحوي والصرفيُّ والبلاغيُّ كلٌّ يجد فيها مبتغاه، وينشد منها ضالَّته. والقرآن الكريم جاء على سبعة أحرف كلٌّ منها شافٍ وافٍ، ولا سبيل لتخطئة قراءاته إذا ما توافرت لها شروط القراءة الصّحيحة، ولم تخرج عن مقاييس اللّغة نثرها وشعرها، فهي توقيفية من الله –عز وجلَّ–، وفي تعدُّدِها رحمةً وتيسيرًا للعباد، وقد أكَّد هذا المعنى سيبويه حين بيَّن أنَّ القياس لا يمنع من القول بأنَّ القراءة سنَّةٌ متَّبعةٌ، لا مجال فيها للاجتهاد والرأي وإنْ كان مثل ذلك سائغًا في اللغة، أو في وجهٍ مِنْ وُجُوهِهَا، يقول: " فأمَّا قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[2] ، فإنّما هو على قوله: زيدًا ضربتُه–وهو عربيٌّ كثيرٌ– وقرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[3] ، (بفتح الدال من ثمود)، إلا أنَّ القراءة لا تُخَالف؛ لأنَّها السُّنَّة"[4]. ولا يعدُّ إنكار النحاة لقراءةٍ مَّا سببًا في ردِّها أو القدح فيها، فاللُّغة لمْ تنحصِر في قواعد البصريين ولا الكوفيين؛ بل هي عربيَّةٌ محضةٌ، يُسْتَنبط منها قواعد النَّحو واللغة، وهي المعوَّل عليها في الاستدلال.

ولقد عَني الباحثان فترة من الزمن بالتأمل في بنية الفعل المبني للمعلوم والمجهول في القراءات القرآنية، ومثُلَت أمامهما جملة من التساؤلات: هل دلالة المبني للمعلوم كدلالة المبني للمجهول؟ فإن كانتا مختلفتين فلم اهتمَّت دراسات المتقدِّمين وجمعٌ من المتأخِّرين بالمبني للمجهول دون المعلوم؟ وهل ثمَّ قيمة دلالية يحدثها صُوَرُ التغيُّر بين بنيتي الفعلين في القراءات القرآنية؟. شكَّلت تلك التساؤلات منطلقا يستند إليه الباحثان في التنقيب عن أغوار تلك الدلالة ودقائقها، وذلك شرفٌ مقصود، وكرمٌ منشود لتعلقه بكلام الله تعالى فجاءت هذه الورقة بعنوان: الفعل المبني للمعلوم والمجهول نظرة دلالية من خلال القراءات العشر، **ومن أبرز الأسباب التي دفعت الباحثين للموضوع ما يلي:**

1. تحدث النُّحاة والبلاغيون عن المبني للمجهول ودلالته، ودرسوا أغراضه، وهي وإن كانت نظرات إشارية تدل على معرفتهم بأسرار الكلام ومقاصده ،إلا أنَّها تبقى في حيِّز الدِّراسات الخاطفة لا التحليلية العميقة.
2. لم يحظَ المبني للمعلوم بما حظي به المبني للمجهول من دراسة أغراضه البلاغية، ولعلَّ ذلك ناشئٌ في تقدير الباحث عن قول من قال بأنَّ الأول أصلٌ والثاني فرعٌ عنه، مع أنَّ في المسألة خلافًا معتبرًا أراد الباحث أن يتجاوزه إلى الاهتمام ببنيتي الفعلين دلاليًّا.

ويهدف البحث إلى:

1. تقديم دراسة دلالية لبِنيتي الفعلين: المبني للمعلوم، والمجهول.
2. التوازن في دراسة المبني المعلوم، والمبني للمجهول إذ لا يعني القول بأنَّ أحدهما أصلٌ والثاني فرعٌ أن يُهمَل بيانُ دلالاته، بل الحكم في ذلك للسياق.
3. عرض أغراض حذف الفاعل اللفظية والمعنوية على السياق، ودراستها دراسة مستوفاة بحيث لا تكون قوالب جاهزة يُحكم بها على جملة من المواضع، فلربَّما حدَّ ذلك من جمال النَّص أو قيَّده.

تمهيد: جذبت الأفعالُ أنظارَ الباحثين لكثرة تصرفاتها، والتغيُّرات التي تطرأ عليها؛ لذا كانت من الأبنية التي عني بها العلماء، قال ابن القوطية:

([2]) سورة القمر، الآية ٤٩.

([3]) سورة فصلت، الآية17

(4) سيبويه، أبو بشر(1982م) الكتاب، تحقيق: هارون، عبد السلام، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص83.

"اعلم أنَّ الأفعالَ أصولُ مباني أكثر الكلام"[5]، والأفعال هي الركن الركين التي بنيت عليها نظرية العامل، والأصل الذي تفرعَّت منه أحكامها، والفعل هو أقوى عوامل الرفع والنَّصب بلا منازع، وإليه يُنسب رفعُ الفاعلِ ونائبِه، ونصبُ المفاعيل، والحال، والاستثناء، ويعمل مذكورًا، أو محذوفًا، مشتقًّا، أو جامدًا، مقدَّمًا أو مؤخرًا، متعدِّيًا أو لازمًا، تامًّا أو ناقصًا، قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: "الفعل أصلٌ في العمل"[6].

إنَّ من يدرس الفعل وتصرُّفاته يجدُ أحوالًا شتَّى يرد عليها، من ذلك: المبني للمعلوم، والمبني للمجهول، اللَّذان يعدّان من الظواهر الرئيسة في اللغة؛ ذلك أنَّ الصيغ لا تخلو عن أن تكون أحدَهما ولا مجال للتردُّد بينهما، وهما ظاهرتان لغويَّتان يتقاطع فيهما الصرف مع الإعراب والتركيب، وتختلف الطريقة التي تعالجان بهما باختلاف من يقوم بدراستهما: فتارة يتمُّ معالجتهما معالجة صرفية تهتمُّ بالصيغ وأوزانها، وتارة تعالجان نحويًّا باعتبار حذف الفاعل، وإقامة المفعول محلَّه، ومن ينوب عن الفاعل بعد حذفه، ومرة تَتِمُّ المعالجة صوتيا من خلال عمليات الإبدال والانتقال بين الصيغتين.

أيًّا كانت صورة هذه المعالجة التي يتخذها الباحثون؛ إلا أنَّهما ترتبطان بعلاقة وطيدة داخل حدود الجملة وخارجها ينبني عليها تحديد أوضاع الكلمة، وتحويل مساراتها الدلالية المرتبطة بالسياق مِمَّا يُشهِد النَّصَّ القرآني تفاعلًا وحيويَّة تلقي بظلالها على القارئ والسامع على حدٍّ سواء.

الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول في اصطلاح النحاة:

إنَّ المستقرئ لكلام علماء اللغة لا يلحظ استقرارًا في مصطلح المبني للمجهول مقارنة بالفعل المبني للمعلوم، فالخليل يسمِّيه: (ما لم يُذكر)[7]، وسيبويه استعمل له مصطلحات عدة: تارة يعبر عنه بالميزان الصرفي (فُعِلَ – يُفعَلُ)[8]، وتارة يطلق عليه: (فعل المفعول)، يقول:" وقد يتعدى فعل المفعول فينصب، وذلك قولك: كُسِيَ عبدُ الله الثوب"[9]، وربما استعمل مصطلح (الفعل الذي شغل بالمفعول) يقول في موضع آخر: "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولًا فيرتفع كما ينتصب؛ إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره"[10].

والفرَّاء يطلق عليه: (فعلٌ لم يسمَّ فاعله)[11]، وفي أحايين كثيرة يريد بلفظ (الفاعل) المبني للمعلوم، و(المفعول) المبني للمجهول، يقول عند قوله تعالى: ﴿يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَ﴾[12] : "قراءة أصحاب عبد الله: يقدمون المفعول به قبل الفاعل"[13].

ويدلل الأخفش الأوسط على الفعل بوزنه المجرد (فُعِلَ)، ولمَّا وقف عند قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾[14] قال: "شُغِل الفعل بالآيات حتى صارت

(5) ابن القوطية، أبو بكر(1952م) كتاب الأفعال، تحقيق: فوده. ط1، مطبعة مصر، القاهرة، ص1.

(6) الجرجاني، عبد القاهر(2009م) العوامل المائة، تحقيق: الداغستاني ، دار المنهاج، بيروت، ص124.

(7) ابن أحمد، الخليل(1985م) الجمل في النحو، تحقيق: قباوة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص118.

(8) سيبويه، مرجع سابق، ج4، ص282.

(9) المرجع السابق، 1، ص41.

(10) سيبويه، مرجع سابق، ص228.

(11) الفرَّاء، يحي(د.ت) معاني القرآن، تحقيق: النجار، ج1، ط1، الدار المصرية، مصر، ص102.

(12) سورة التوبة، الآية111.

(13) الفرَّاء، مرجع سابق، ص453.

(14) سورة فصلت، الآية 3.

بمنزلة الفاعل، فنصب القرآن"[15]، وهو بهذا يحذو حذو سيبويه.

وكلَّما مضى بنا التتبُّع لا نلحظ استقرارًا في المصطلح، فهذا المبرِّد يسمِّيه: (المفعول الذي لم يسمَّ فاعلُه)[16]، وابن السرَّاج: (ما لم يسمَّ فاعله)[17]، وشاركه النَّحاس المصطلح ذاته[18].

والمتتبِّع لنقولات ابن جنِّي يراه يستخدم: (بناء الفعل للمفعول)[19]، وقد يجمع بين المصطلحين: ما بُني للمفعول، وما لم يُسمَّ فاعلُه كما في قوله: "وإذا صرت على بناء الفعل للمفعول وهو الذي يسمَّى: (ما لم يُسمَّ فاعله)؛ انفتح الطرف في جميع المضارع"[20]، ويرى د. عبد الفتاح محمد أنَّ (ما لم يُسمَّ فاعله) أمكن عند ابن جنِّي، وأنَّه ينصرف إلى التسمية أو المصطلح، أما (المبني للمفعول) فينصرف إلى الإسناد[21]، وأفرَد ابن سيده بابًا لما جاء من الأفعال على صيغة(ما لم يسمَّ فاعله)[22]، والكرماني أطلق عليه: (المبني للمجهول)[23]، وأبو البقاء العكبري يختار: (ما لم يُسمَّ فاعله) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾[24]) [25].

وابن يعيش ينحو منحى الزمخشري من استخدام مصطلح: (فعل ما لم يسمَّ فاعله)، يقول: "ويقال له: فعل ما لم يسمَّ فاعله، فـ(ما) هنا موصولة، بمعنى (الذي)، والتقدير: فعل المفعول الذي لم يسمَّ فاعله"[26]، وابن الحاجب[27]، ونسج الرضي الاستراباذي[28] على منواله أطلقا عليه: فعل ما لم يسمَّ فاعله. أمَّا ابن مالك فعبَّر عنه بـ (النائب عن الفاعل)[29]، قال أبو حيان :"واصطلح ابن مالك على أنْ سمَّى هذا الباب النائب عن الفاعل"[30]، إشارة منه إلى أنَّه لم يرَ مثل هذه الترجمة-يعني النائب عن الفاعل- لغير ابن مالك، والمعروف عند أبي حيَّان: المفعول الذي لم يسمَّ فاعله. ويوازن ابن هشام بين مصطلحي: (نائب الفاعل)، و(مفعولٌ لم يسمَّ فاعله)، ويختار الأول، ويدعو إلى ترك الثاني لما فيه من التطويل والخفاء[31]. وجعل ابن علان

---

(15) الأخفش، سعيد(2003م) معاني القرآن، تحقيق: الورد ، عالم الكتب، بيروت، ص577.

(16) المبرد، محمد(2010م) المقتضب، ج4، تحقيق: عظيمة، بيروت، عالم الكتب، ص50.

(17) ابن السراج، أبو بكر(1996م) الأصول في النحو، تحقيق: الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص76.

(18) النحاس، أبو جعفر(2008) إعراب القرآن، تحقيق: العلي، ط2، دار المعرفة، بيروت، ص174.

(19) ابن جنِّي، أبو الفتح(2009م) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: النجدي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ص135.

(20) ابن جنِّي، أبو الفتح(1954م) المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ص95.

(21) محمد، عبد الفتَّاح(2006م) الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية، ع1، ج22، مجلة جامعة دمشق، ص31.

(22) ابن سيده، علي(1996م) المخصص، ج4، تحقيق: جفال خليل، دار إحياء التراث، بيروت، ص401.

(23) الكرماني، محمود(د.ت) أسرار التكرار في القرآن الكريم، تحقيق: عطا، د.ط، دار الفضيلة، القاهرة ، ص137.

(24) سورة البقرة، الآية 173.

(25) العكبري، أبو البقاء(د.ت) التبيان في إعراب القرآن، ج1، تحقيق: البجاوي، د.ط، عيسى البابي الحلبي، سوريا، ص141.

(26) ابن يعيش، موفق الدين(2001م) شرح المفصل، ج4، تحقيق: بديع، إيميل ، دار الكتب العلمية، بيروت، ص306.

(27) ابن جماعة، بدر الدين(2000م) شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: داود، محمد ، دار المنار، القاهرة، ص298.

(28) الاستراباذي، الرَّضى(1975) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، تحقيق: نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت ص220.

(29) ابن مالك، محمد(د.ت) شرح الكافية الشافية، ج2، تحقيق: هريدي ، جامعة أمِّ القرى، مكة المكرَّمة، ص602.

(30) الأندلسي، أبو حيَّان(1998م) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، تحقيق: عبد التوَّاب، رمضان، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص184.

(31) ابن هشام، عبد الله جمال الدين(2004م) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق: محمد محي الدين، دار الطلائع، القاهرة، ص191.

الصدِّيقي بحثه موسومًا بـــ:(إتحاف الفاضـــل بالفعـــل المبني لغير الفاعل)[32].

والباحث لا يعد هذه النُّقـــولات اســـتقراء كـــاملا بقـــدر ما هـــو تتبُّـــعٌ لآراء أســـاطين اللغـــة وأكابرهـــا مـــن عصور مختلفة تنوعت مدارســـهم النحويـــة، وتعـــدَّدت آراؤهم في التعبير عن الفعـــل المبنـــي للمجهـــول إمَّـــا بالميزان الصرفي (فُعِـــلَ- يُفعَـــلُ)، أو بمـــا لـــم يســـمَّ فاعله، ومنهم من سمَّاه: المبنـــي للمجهـــول، أو المبنـــي للمفعول، وبعضهم أطلـــق عليـــه الفعـــل الـــذي شُـــغِل بالمفعول، أو الفعل الغائب، كما عبَّـــر الـــبعض بالفعـــل المبني لغير الفاعل، فالمصطلحات كثيـــرة وهـــذا يـــدلِّل على حيويَّة اللغـــة وتطورهـــا فـــي انتقـــاء مفرداتهـــا والتعريف بمصطلحاتها، زد على ذلـــك حيويَّـــة علمـــاء اللغة بما يعطوه لأنفسهم من حرية التصـــرف بابتكـــار مصطلحات تلبِّي الحاجـــة وإن لـــم يتـــداولوها إلا فـــي بعض الأحيان كما عند سيبويه فـــي مصـــطلح (الفعـــل الـــذي شـــغل بـــالمفعول)[33]. وقـــد اختـــار الباحـــث اصـــطلاح: (المعلـــوم والمجهـــول)، إرادةً لاختصـــار اللفظ، فهو أخصر من المبنـــي لمـــا لـــم يســـمَّ فاعلـــه، ولأنَّ نائب الفاعل قد يكون مفعولا وقـــد يكـــون غيـــر ذلـــك: كالجـــار والمجـــرور، والمصـــدر، والظـــرف وعليه فالفعل المبني للمجهـــول أشـــمل فـــي الدلالـــة، وأوسع من الفعل المبنـــي للمفعـــول، ولـــيس الباحـــثُ بدعًا من القول في اختياره فقـــد جـــرى تعبيـــر بعـــض المتقدِّمين بذلك كالقرطبي عنـــد قولـــه تعـــالى: ﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِـــذٍ فَقَدْرَحِمَهُۥ﴾ [34] يقـــــول:" فَقَـــــدْ رَحِمَـــهُ، وَلَـــمْ يَقُـــلْ رُحِـــمَ عَلَـــى الْمَجْهُـــولِ"[35].

والجرجاني، يقول: "إنَّ اســـم المفعـــول علـــى موازنـــة الفعل المضارع المجهول"[36].

هل المبني للمجهول أصلٌ أم بنية محوَّلة؟

يتَّفق علماء العربية على أنَّ المبني للمعلـــوم هـــو: مـــا ذكر فاعله في الكلام ســـواء أكـــان اســـما ظـــاهرًا، أو ضميرًا مستترًا[37]، أمَّا المبنـــي للمجهـــول فهـــو: مـــا استُغنِيَ عن فاعله، وأُقِيم المفعولُ مقامَه، وأُســـنِد إليـــه معدولًا عن صيغة المبني للمعلوم إلـــى صـــيغة المبنـــي للمجهول، يحكمها نوع الفعل ســـواءٌ أكـــان ماضـــيًا أم مضارعًا، مجـــرَّدًا أم مزيـــدًا، صـــحيحًا أم معتلًّـــا[38]. وعلى ذلك فـــإنَّ تغييـــراتٍ صـــوتيَّةٍ وصـــرفيَّةٍ تطـــرأ على الفعلين: المعلوم، والمجهول تقتضـــي تغييـــرًا فـــي السِّياق النَّحوي فينتقل: المفعـــول بـــه، أو الظـــرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر -وهي مـــا ينـــوب عـــن الفاعل بعد حذفه- إلى موقع الفاعـــل، ويكـــون الفعـــل حديثًا عنه كما كـــان حـــديثًا عـــن الفاعـــل، ويجـــري مجراه في كل ما يجري للفاعل مـــن الرفـــع لفظًـــا أو معنًى، ومن عدم الاستغناء عنه.

ومن المسائل التي شهدت خلافـــا بـــين العلمـــاء: هـــل المبني للمجهول أصلٌ أم بنية محوَّلـــة؟ ذهـــب جمهـــور البصريِّين إلى أنَّ المبني للمعلـــوم أصـــلٌ، والمجهـــول فرعٌ عليه، ومغيَّرٌ عنه، وقد افترضـــوا أصـــولًا لهـــذه

(32) الصدِّيقي، ابن علان(2001م) إتحاف الفاضل بالفعل المبنـــي لغير الفاعل، تحقيق: شمس الدين، إبراهيم. ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

(33) سيبويه، مرجع سابق، ص228.

([34]) سورة الأنعام، الآية 16.

(35) القرطبي، (1964م) الجامع لأحكـــام القـــرآن، ج6، تحقيـــق: البردوني، ط2، القاهر، دار الكتب المصرية، ص397.

(36) الأزهري، خالد(1984م) شـــرح العوامـــل المائـــة، تحقيـــق: البدراوي، ط2، القاهرة، دار المعارف، ص298.

(37) قباوة، (1998م) تصريف الأســـماء والأفعـــال، ط2، مكتبـــة المعارف، بيروت، ص249.؛ الضامن، حاتم(2001م) الصـــرف ، دبي، مركز جمعة الماجد، ص122.الأنطاكي، محمد(د.ت) المحـــيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط3، دار الشرق العربـــي ، بيروت، ص1690؛ الغلاييني، (2004م) جامع الـــدروس العربيـــة ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، ص37.

(38) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ص306، باشا، ابـــن كمال(2002) أسرار النحو، تحقيق: حامد، أحمد. ط2، دار الفكـــر، بيروت، ص100؛ ابن جماعة، شرح كافية الحاجب، مرجع ســـابق، ص95، ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ص190.

الأفعال من الصيغ القياسيَّة للمبني للمعلوم، كـ(جُنَّ) و(سُلَّ)، و(حُمَّ) التي هي عندهم أصولٌ قياسية على (جَنَنَ)، و(سَلَلَ)، و(حَمَمَ)، فإذا قالوا: (جُنَّ) و(سُلَّ) و(حُمَّ)؛ فإنما يريدون جُعِل فيه الجنون، والسّل، والحمَّى. واستدلُّوا بأنَّ الفاعل لمَّا كان لازمًا للفعل، والمفعول غير لازم؛ كان أصلًا للمفعول وأولًا له، ويلزم من هذا أن يكون فعلًا أصلًا؛ لأنَّه كالجزء منه. قال ابن علان: "الصحيح أنَّ صيغة المبني للمفعول مغيَّرةٌ عن صيغة المبني للفاعل، فهذه أصلٌ لتلك، خلافًا لظاهر الألفيَّة تبعًا للكوفيِّين والمبرِّد وابن الطراوة ونسبه لسيبويه، زعموا أنَّ كلًّا منهما أصلٌ برأسه، قالوا: لأنَّه جاءت أفعالٌ ملازمة للبناء للمفعول كزُهِيَ، وزُكِمَ، وحُمَّ، وجُنَّ، فلو كان فرعًا عن المبني للفاعل لَلَزِم ألا يوجد إلا حيث يوجد الأصل، وأجيب "بأنَّ العرب قد تستغني بأنواع عن الأصل"[39]. والعربية على حدِّ تعبير المناصرين لهذا القول عرفت ظاهرة إهمال الأصول واستعمال الفروع، مثل: (يَدَعُ)، (يَذَرُ) على تقدير ماضيها: (وَدَعَ)، و(وَذَرَ)؛ لذا استغني عنها كما استغني عن (قَطَعَ) بـ (قُطِعَ) كما يقول سيبويه[40]. وقد كان يلزم على القول بالأصلية أن تُقلب الواوُ ياءً، وتُدغم في الياء في (سُوير) كلزوم إبدال الواو الأولى من (ووُرِي) همزة؛ لاجتماع واوين في أول الكلمة، فلمَّا لم يحصل الأول ولا الثاني؛ دلَّ على أنَّ المبني للمجهول تابعٌ للمبني للمعلوم وهو (سَايَرَ)، و(وَارَى)[41].

ويذهب الكوفيُّون إلى القول بإلغاء الأصليَّة والفرعيَّة، وأنَّ المبني للمجهول أصلٌ قائمٌ بذاته غير مغيَّرٍ عن المعلوم، ولا فرعٍ عنه[42]، ونُسِبَ هذا القول إلى المبرِّد، وابن الطَّراوة[43]، إذ لم يثبت لديهم أنَّ المبني للمجهول معدولٌ عن صيغة أخرى، كما أنَّه لو كان معدولًا عن غيره؛ لكان مستلزِمًا وجوده وجود ذلك الأصل ولا يوجد فرعٌ بغير أصل، وممَّا استدلُّوا به ورود أفعالٍ يستخدمها العرب مبنيَّةً للمجهول مخصوصةً به لا حظَّ للمعلوم فيها، كقولهم: بُهِت الرجل، ونُفِست المرأة ولدًا، فدلَّ على أنَّه عندهم أصلٌ قائمٌ بذاته.

ومن يسلك من الباحثين مسلك الدِّراسات اللِّسانية الحديثة يرجِّح مذهب البصريِّين من أنَّ صيغ المبني للمجهول محوَّلةٌ عن أصلٍ هو: المبني للمعلوم، وأنَّه يُعدُّ قاعدة تحويليَّة عن الأصل أقرب ما يكون لقانون الإحلال الذي إمَّا: أن يكون التحويل فيه من جملة إلى أخرى، أو من تركيب إلى آخر، فالجملة المحوَّل عنها تُعَرف بالبنية العميقة أو الأصل، ويعنون به هنا: المبني للمعلوم، والمحوَّل إليها تُعَرف بالبنية السطحيَّة أو الفرع، ويمثِّل هنا: المبني للمجهول[44].

ولا يسلِّم الباحث بهذا التفريق من كون أحدهما يمثِّل البنية العميقة والآخر السطحيَّة؛ لِمَا ينبني عليه من تفريق في الأثر الدلالي المترتِّب على صور التغيّر بين الفعلين: المعلوم والمجهول، وبالنَّظر في السِّمات التي ميَّز بها علماء الدِّراسات اللِّسانيَّة

(39) الصدِّيقي، ابن علان(2001م) إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، تحقيق: شمس الدين، إبراهيم. ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص2-3.

(40) المرجع السابق، ص67.

(41) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ص309.

(42) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ، ص279، المبرِد، المقتضب، مرجع سابق، ص50، ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ص309، أبو حيَّان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، ص1340.

(43) الأزهري، خالد(2000م) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النَّحو، تحقيق: عيون السَّود، ط1، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، ص357.

(44) ناصر، حمود(2006م) القراءات في ضوء الدَّرس الصَّرفي ، جامعة دمشق(دكتوارة)، ص172، السبيعي، موضِي(1986م) صيغ الأفعال بين القياس والسَّماع ، جامعة أم القرى، (ماجستير)، مكة المكرمة، ص37.

الحديثة بين البِنيتين العميقة والسطحية[45]؛ يتبيَّن أنَّ نسبة الفعلين لهاتين البِنيتَين لا يستقيم لغة ومعنى، لا سيَّما مع كلام الله تعالى، فالبِنية السَّطحيَّة عند المحدثين بنية منطوقة ومسموعة أو مكتوبة فعلاً، لا تصوُّرًا أو تخيلًا، ثمَّ إنَّها بِنية مختصرة، يعمد المتكلِّم إلى ما يريد بأقل العبارات أو الجمل المتعارف عليها، لذلك هو يُغْفِل في منتجه النهائي كلَّ ما يراه ويتصوَّره غير مفيد، كما أنَّ اللفظ محل اهتمام واعتناء في هذه البنية، على خلاف البِنية العميقة التي يصعب تحديدها؛ لأنها تعتمد على إعمال الفكر والحدس والتخمين، وهي في الغالب حالة نفسية يتصور معها الإنسان تصورات قد تكون صحيحة وقد تكون فاسدة، كما أنَّ هذه البِنية تعتمد على المعنى أكثر من اعتمادها على اللفظ؛ فهو محورها الأساس، وأين تَوافُرُ هذه السِّمات من الفعلين المعلوم والمجهول، إذ لا يحتمل النَّص القرآني هذا التفريق، بل ولا يستقيم نسبة أحد الفعلين إلى الألفاظ دون المعاني، ولا المعاني دون الألفاظ، أو اعتبار أحدهما معبرًا عن المنطوق والمسموع دون الأفكار والمشاعر، إنما الألفاظ بوَّابة المعاني والجسر الموصل إليها، ولا يستغني أحدهما عن الآخر خاصة في كلام المولى تعالى، ومثل هذا الخلاف في التفريق بين أصليَّة وفرعيَّة الفعلين: المعلوم والمجهول لا ينبني عليه كبير أثر في دراسة الباحث لصور التغيُّر بينهما، فجملة الأغراض البلاغية والدلالية المناطة بالفعلين مستفيضةٌ يفتحها الله تعالى على من شاء، كيفما شاء، لا هذا يؤدي وظيفة ذاك ولا العكس، وانطلاق الباحث من الرؤية الدلالية للفعلين يجعله يعمل دلالات كلٍّ منهما وفق السِّياق الذي ورد فيه دون الالتفات إلى هذا الخلاف الذي لا يخدم المعنى، كما قال السيوطي نقلًا عن أبي حيَّان:" إنَّ هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة"[46].

مناقشة دلالية لأغراض حذفِ الفاعلِ وذكرِه:

الفعل ركنٌ مهمٌّ في بناء الجملة العربية، فهو عند الأقدمين أقوى العوامل؛ ولا بدَّ أن يُسند إلى فاعل قد يُذكر أو يحذف ويُقام المفعول مقامه، بقصد جملة من الأغراض التي يريدها المتحدِّث من الذكر أو الحذف وهو ما يطلق عليه العلماء أغراض الذكر والحذف، وتتأثر هذه الأغراض بعدة عناصر فنيَّة كالجو العام للسورة، أو الجو الخاص للآية، أو النسق اللغوي للسياق، أو المقام ومقتضى الحال[47]، وهذا ما نجده محلَّ اعتناء واهتمام عند علمائنا الأوائل من خلال مراعاة المقال لمقتضى الحال والذي مثَّل بدايات نظرية السياق عند المحدثين، يقول السكاكي :"والمقدمة للكلام كما لا يخفى على من له صدقٌ في نهج البلاغة، نازلةٌ منزلة الأساس للبناء، فكما أنَّ البنَّاء الحاذق لا يرمي الأساس إلا بقدر ما يقدر من البناء عليه؛ فكذلك البليغ يصنع بمبدأ كلامه، فمتى رأيته اختصر المبدأ فقد آذنك باختصار ما يورده"[48].

(45) الخولي، محمد(1982م) دراسات لغوية، دار العلوم، الرياض، ص52؛ الكريم، عبد الله(د.ت) الدرس النحوي في القرن العشرين ، مكتبة الآداب، القاهرة، ص241 ؛ الطويل، سيد رزق(1983م) ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى،ع1، ص89-95.

(46) السيوطي، جلال الدين(1998م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق: شمس الدين، أحمد، ط1، ج2، دار الكتب العلمية ، بيروت، ص164.

(47) الزوبعي، طالب(1996م) من أساليب التعبير القرآني دراسة لغوية وأسلوبية في ضوء النص القرآني، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، ص316.

(48) السكاكي، يوسف(1987م) مفتاح العلوم ، تحقيق: زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، ص103.

وتنقسم أغراض حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول إلى قسمين[49]:

أولًا: الأغراض اللَّفظيَّة:

1. **المحافظة على السَّجع**، نقول: من حَسُن عملُه؛ عُرِف فضلُه.
2. **الإيجاز**، والرغبة في الاختصار" فقد يُترك الفاعل؛ لأنَّ المتكلم غرضه الإخبار عن المفعول لا غير، فيترك الفاعل إيجازًا لا استغناءً عنه"[50] كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾[51]. فحذف الفاعل في (عُوقِبْتُم) لا استغناءً عنه، وإنما إيجازًا؛ لأنَّ الغرض بيان حال المفعول، والإخبار عنه لا عن من وقع منه العقاب.

ثانيًا: الأغراض المعنويَّة:

1. **العلم بالفاعل**، كما في صدر الآيات من سورة التكوير، يقول تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[52]. المراد تصوير حالة الفزع في ذلك اليوم، وبيان ما عليه الناس من خوف وهلع مع علمهم المسبق بالمتصرِّف بأحداث ذلك اليوم ووقائعه، وفي هذا الحشد من الأحداث التي بُنيَت للمجهول تقريعٌ للقلوب، وإعلامٌ بأنْ لا مُلْك يومئذٍ إلا مُلْكه تعالى "لقد منح النص صفات الخطاب المتماسك، الثري بإيقاع العبارة، وإيحاء الإشارة"[53]. يقول ابن عاشور معلِّقًا على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾[54]. " بني (يُنفَخُ) للمجهول لعدم تعلُّق الغرض بمعرفة النافخ، وإنَّما الغرض معرفة هذا الحدث العظيم، وهو دعاء الناس للحضور إلى الفصل"[55].
2. **الجهل بالفاعل**: يقول تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَجْنُونٌ وَٱزْدُجِرَ﴾[56]. فإنه لا يُعرف من الزَّاجر، يقول الرازي: "وازدجر: منهم من قال: إخبارٌ من الله تعالى، وهو عطف على (كذَّبوا) في الآية نفسها، وقالوا: أي هم كذَّبوا، وهو ازدجر، أي: أُوذِي وزُجِرَ"[57].
3. **التعظيم**: وذلك بإجلال الفاعل وإكباره، ومنه قوله تعالى : ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾[58]. وقوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾[59]. فبعد ادِّعاء المشركين على القرآن الكريم فريةً وبهتانًا بأنَّه قول شاعر، أو ساحر، أو كاهن جاءت هذه الآيات بهذه الأفعال متعقِّبة مقولتهم، داحضة كل شبهة أوردوها، والذهن مستقرٌّ على أنَّ الذي (أوحَى) والذي (أنزَل) هو الله تعالى، إلا أنَّ بناء الفعلين (أُوحِيَ)، و(أُنزِلَ) على قراءة عاصم للمجهول ألقى بكل صور التعظيم ومقاماته لهذا الكتاب العزيز فلا تقف أمامه شبهة،

---

(49) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ، ص307؛ ابن عصفور، المقرب، ج1، ط1، تحقيق: الجوادي، دار، ص80 ؛ الجزولي، عيسى(د.ت) المقدمة الجزولية في النحو ، تحقيق: عبد الوهاب، شعبان ، مطبعة أم القرى؛ مكة المكرمة، ص141، ابن هشام(د.ت) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ج2، تحقيق: البقاعي، يوسف ، دار الفكر، سوريا سوريا، ص135–136؛ الأزهري، شرح التصريح، مرجع سابق، ص421–422؛ السيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ص262. باشا، ابن كمال، اسرار النحو، مرجع سابق، ص101؛ المقدمة السعدية في ضوابط العربية، ص170

(50) السيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ص263.

(51) سورة النحل، الآية126

(52) سورة التكوير، الآية1

(53) خليفة، عمر(د.ت) صيغة المبني للمجهول وتحولاتها، ص355، بحث منشور على النت.

(54) سورة الأنعام، الآية 73.

(55) ابن عاشور، الطاهر(1984م) التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ، المقدمات وتفسير الفاتحة وجزء عم، د.ط، الدار التونسية، تونس، ص137.

(56) سورة القمر، الآية 9.

(57) الرازي، فخر الدين(1999م) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص294.

(58) سورة الأنعام، الآية 106.

(59) سورة الأعراف، الآية 3.

ولا يثبت لغيره تحدٍّ ولا إعجاز، يكفيكم من ذلك فقط أن يبنى الفعلان للمجهول تعظيما لشأن المفعول وهو القرآن الكريم، وقد كان.

4. **التحقير:** بأن يقلّل من شأن الفاعل فلا يُذكر؛ كون المفعول أرفع منه شأنًا، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾[60]، قال الألوسي في تفسيره:" وفي العدول عن ماذا أجاب أممُكم ما لا يخفى من الإنباء عن كمال تحقير شأنهم، وشدة السَّخط والغيظ عليهم، والسؤال لتوبيخ أولئك أيضًا، وإلا فهو سبحانه علَّام الغيوب"[61]، ومثله قوله تعالى:﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾[62]. لم يَذكُر الفاعلَ لحقارته ودناءته، فهو أقل من يكون له ذكرٌ وقد ارتكب أعظم جرمٍ هو: الكفر بالله تعالى.

5. **الإبهام والخفاء:** على المتكلم لا على المخاطب، وإلا صار ذلك جهلا. هذا الإبهام لغرضٍ يريده المتكلِّم إما بداع الخوف من الفاعل، أو الخوف عليه؛ لئلا يلحقه أذًى أو ضررٌ بذكره رأفة به، ورحمة عليه، يقول الله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾[63]. حَذَف الفاعل: (فرعون) الواقع منه الأذى على موسى عليه السلام وقومه بداع الخوف منه؛ لأنَّ ذكره يعرضهم لما لا تحمد عقباه من التعذيب، والملاحقة، والتنكيل؛ فحذف الفاعل خوفًا منه، أما في الخوف عليه فيقول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[64] لم يذكر الفاعل صراحة وهو هنا: (امرأة العزيز) خوفا على مكانتها الاجتماعية، ومنزلتها بين نسوة قومها، ويشهد لهذا المعنى ما جاء في تَتِمَّة الآية على لسان زوجها حين نسب الفعلة إلى كيد النساء عمومًا، ولم يعيِّنها حين قال: ﴿إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾[65] ، وزاد على ذلك أن طلب من يوسف عليه السلام أن يسترها، ولا يذكر ذلك لأحدٍ حين قال: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[66].

6. **الدُّعاء**، كما قوله تعالى:﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾[67]. يريد بذلك الدعاء عليهم بالهلاك والثبور.

7. **التركيز على الحدث**، فالسامع لا غرض له من ذكر الفاعل حيث إنَّه لا يعنيه، أو لا حاجة له بذكره، يقول الله تعالى:﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ﴾[68]. فالمقصود حصر الحاجّ، وما يترتب عليه من أحكام الهدي وغيره، وليس المقصود الحاصر لذا حُذِفَ، ويقول تعالى:﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[69]. فقد كان شغلهم الشاغل إنما هو ردُّ بضاعتهم، ولا يهمُّهم من ردَّها، ولا كيف ردَّها، ولو كان السياق يتطلب ذلك لصرَّح به. والباحث يلحظ هذا الغرض جليًّا في الآيات التي صوَّرت مشاهد يوم القيامة، وأحداث الدار الآخرة بما يزيد من تركيز القارئ والمستمع لهذه الأحداث منبَّهة له أن يصرف النظر إلى الاستعداد لها، وأن يهتمَّ بسبل النجاة فيها.

ويُجمل الباحث أغراض ذكر الفاعل وبناء الفعل للمعلوم فيما يلي:

1. **لا مقتضى للعدول عنه ولا حذفه**، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾[70]. فمسألة كمسألة التشريع، وتحليل الحلال وتحريم الحرام من قضايا الأحكام التي لا توْكَل لأحد أن يتخوَّض فيها ما شاء؛ لذا كانت الدلالة واضحة؛ إذ لا مقتضى لحذفِ ما هو ظاهرٌ مقرَّرٌ في

([60]) سورة المائدة، الآية 109

(61) الألوسي، شهاب الدين(1415هـ) روح المعاني في تفسير القرن العظيم والسبع المثاني، ج4، تحقيق: عطية. ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص56.

([62]) سورة البقرة، الآية 258.

([63]) سورة الأعراف، الآية 129.

([64]) سورة يوسف، الآية 28.

([65]) سورة يوسف، الآية 28.

([66]) سورة يوسف، الآية29.

([67]) سورة البروج، الآية 4.

([68]) سورة البقرة، الآية 196.

([69]) سورة يوسف، الآية65.

([70]) سورة النور، الآية 48.

الشرائع السماوية فقال: (لِيَحْكُمَ) وقد سوَّى بين الحُكْمين: حكم الله تعالى، وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم فكلاهما تشريعٌ.

2. **الحيطة في الأمر:** حتى تُسدَّ كل ثغرة على المتأوِّل، كقولك: خالد اعترف بحقي، جوابًا على: هل اعترف خالد؟

3. **التنبيه على غباوة السامع:** عند إرادة التقرير لقضية معينة ربما فهِمَهَا السامع غلطًا، أو هكذا خُيِّل إليه، يقول تعالى: ﴿وَمَا **قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ** وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾[71]. فَهْمُهُمُ المغلوط واعتقادهم الخاطئ أنَّ المسيح عليه السلام قد قُتِل وصُلِب، لكنَّه تعالى يقرِّر أنَّهم: (لم يقتلوه، ولم يصلبوه) بذكر الفعل في بنيته للمعلوم، وممَّا زاد السياق تنبيهًا على غباوتهم أنْ قرن بين المعلوم والمجهول في آية واحدة (قَتَلُوهُ – صَلَبُوهُ –شُبِّهَ) من الذي شبَّهَ لهم؟ وكيف؟ ومتى؟ أسئلة لم تُجب عنها الآيات؛ فالقضية مردودةٌ عليهم من مطلعها، وإنَّما سيقت لهم تنبيهًا على غباوتهم، وخطأهم في قياس الأمور والحكم عليها، والله أعلم.

4. **زيادة الإيضاح والتقرير:** كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا **تَقْعُدُوا** مَعَهُمْ﴾[72]. ذكر الفعل(تَقْعُدُوا) مقترنًا بـــ(لا) ليُقرِّر أنَّه لا يجوز لكم القعود مع من كفر بآيات الله تعالى واستهزأ بها، وهنا إشارة تتناسب مع سياق الآيات حيث ذَكَر السماع، ونهى عن القعود بلفظ الفعل المبني للمعلوم: (سَمِعْتُمْ)، و(تَقْعُدُوا)، اللَّذان هما في سعتكم، وبمقدوركم، أما الكفران والاستهزاء بلفظي المبني للمجهول: (يُكْفَرُ)، (وَيُسْتَهْزَأُ) فليسا من فعلكم ولا بمقدوركم، لذا كان لِزامًا عليكم ألا تقعدوا إذا سمعتم الآيات تتلى على وجه الكفران والاستهزاء، وليس والله بعد هذا الإيضاح من إيضاح، ولا بعد هذا التقرير تقريرٌ.

5. **في مقام البسط:** حيث تجمُل إطالة الجملة، ويحلو المقام بطيب الكلام، وحوار الله تعالى مع كليمه موسى عليه السلام خير شاهد على ذلك، ذلك أنَّ النفس البشرية عندما تحب؛ لا تسأم أبدًا من الكلام مع المحبوب، لنتأمَّل ردَّه عليه السلام حين سأله ربُّه تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[73]. لمَّا استحلى موسى عليه السلام سؤال ربّه له؛ جاء اللفظ القرآني بالفعل المعلوم: (أَتَوَكَّؤُا)، (وَأَهُشُّ) إذ المقام مقام تبسُّطٍ في الحديث، يقول تعالى:﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ **أَتَوَكَّؤُا** عَلَيْهَا **وَأَهُشُّ** بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾[74]، فموسى عليه السلام يجد تلذُّذًا في حديثه مع ربه تعالى؛ لأنَّ الإجابة المفيدة هي: عصاي، وكفى لكنَّه أطنب حبًّا في الحديث مع محبوبه، وكفى بالله حبيبًا للصالحين. ثمَّ إنَّ حبَّ الحبيب يتطلَّب ألا يطيل الحبيب الكلام في بعض الأوقات، وموسى عليه السلام أوجز هنا بعد الإطنـــــاب فقال:﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾[75]. لم يذكر المآرب الأخرى استلذاذًا للإصغاء، وبُعْدًا عن الإطالة. ولقد أشعَره ربُّنا بالأنس به، والقرب منه بحواره ومناداته بقوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾. نداء حبٍّ غرضه إيجاد الأنس، وقد كان بالإمكان حذف جملة النداء:﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ﴾[76]، ، لكنَّه الحبُّ، والترؤُف بالمحبوب بتكرار اسمه. والمتتبِّع لأغراض عدم تسمية الفاعل أو ذكره يلحظ قاسمًا مشتركًا بين نظرة النحاة والبلاغيين في تعيينها من العلم به، أو تعظيمه، أو صيانته عن الابتذال، إلى غير ذلك من الأغراض اللفظية والمعنوية، والتي يرى الباحث أنَّها ربَّما كانت أشبه بالقيود التي تحدُّ من حيويَّة النَّص وجماله، فالنظر إنَّما يكون إلى الروح السارية الآخذة بلب السِّياق، وهو ما يتطلبه المعنى ويقتضيه المقام. ويؤكِّد

([71]) سورة النساء، الآية157

([72]) سورة النساء، الآية140.

([73]) سورة طه، الآية 17.

([74]) سورة طه، الآية 18.

([75]) سورة طه، الآية 18.

([76]) سورة طه، الآية 19

الباحث هنا على أنَّ هذه الأغراض إنَّما مردُّها إلى سياق الكلام وأحواله المختلفة، فقد تتداخل الأغراض وتتشابه، كما أنَّه لا يمكن حصرها، ولا الإلمام بها جميعًا لكنِ الحكم للسِّياق "فالأغراض ليست تقعيدًا منطقيًّا مقنَّنًا، وإنَّما هي مواقف فنية تدركُها من الموقف كله، فقد تكون هناك أغراضٌ أعمقُ وأدقُّ من تلك التي حصرها البلاغيُّون، وعلينا أن نستشِفَّ العطاء الفنِّي لنسق التركيب من داخل العمل نفسه، ومن هيئته الفنية الخاصة به"[77].

المبني للمعلوم والمجهول نظرة دلالية:

يعدُّ بناء الفعل بين المعلوم والمجهول من الحالات التي تتجلَّى فيها ظاهرة التحوُّل الداخلي في الحركات داخل مادة الكلمة، ومع هذا التحوُّل يميل بعض الدَّارسين إلى أنَّ البناء للمجهول أكثر فصاحة من البناء للمعلوم بذريعة أنَّه يفتح آفاقًا واسعة من المعاني، وأنَّ له خصوصية في الأداء، وتأثيرًا في الدلالة، وبُعدًا في المعنى البلاغي[78]، وهذا التَّفضيل إنَّما نُظِر فيه إلى الفاعل بحجَّة أنَّ الفعل المبني للمعلوم يتَّخذ فاعلًا واحدًا محدَّدًا، خلافًا للمبني للمجهول الذي يكون الفاعل فيه غير محدَّد، ممَّا يعني اتِّساع الدلالة بما تنفتح عليه من جملة الأغراض البلاغية التي سبق الإشارة إليها، وهذا يجعله في أرقى صور البيان. ولا شكَّ أنّ البناء للمجهول يضفي على العبارة أسلوبًا راقيًا يضاف إلى جماليات اللغة وروعتها، لكنَّ القول بمطلق الأفضلية لبِنية على بِنية منهجٌ لا يرتضيه من يبحث في دلالة القرآن الكريم المعجِز في كل بِنية منه وكلمة، بل في كل حرفٍ وحركة، والباحث يأبى هذا التناول مع دلالتي الفعلين، فإنَّ الناظم لهما إنَّما هو جملة الدلالات المتحصِّلة مع السِّياق، فلا يُحكم بخصوصيَّة بِنية على أخرى، أو بلاغة أحدهما دون أختها؛ وإلا كان ذلك إغفالًا لنظرية السياق، وصار الحديث عن مثل هذه الدلالات فضلةً من القول وترفًا، ما دام أنَّ الأفضليَّة قد حدِّدت سلفًا، وحُكِم ببلاغة بِنية على الأخرى.

ويتساءل الباحث: كيف يفسِّر ورود الفعل (طبع) في موضعين من سورة واحدة في رواية حفص عن عاصم: تارة بالبناء للمجهول (طُبِعَ) وتارة بالبناء للمعلوم (طَبَعَ)؟ ففي الأول يقول تعالى: ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾[79]..

وفي الثاني:﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾[80]. لو كان القول بأفصحيَّة البناء للمجهول سائغًا في قراءة دون قراءة؛ فَلِمَ شهد النَّصُّ القرآنيُّ تغيُّرًا في بِنيتي الفعلين؟ فلْيرِدَا على بِنية المجهول وكفى إذًا، فهي أبلغ وأفصح؟! لا شكَّ أنَّ التغيُّر مقصودٌ، وهدف السياق منشودٌ، فالدلالة تتكشَّف من أستار حجب الآيات لتقضي بأنَّ لكل مقام مقالا، ولكل بِنية جملة من البيان تكشِف جزءًا من الإعجاز القرآني، وتترك للأخرى بواقي أُخَر في هذا الإعجاز لا ريب في ذلك ولا غرو، فتلك هي عظمة هذا الكتاب العزيز﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[81].

ولبيان ذلك يرى الطاهر بن عاشور أنَّ الطبع الأول يختلف عن الطبع الثاني، فالطبع الأول طبعٌ جُبلوا عليه، أما الثاني فطبعٌ أنشأه الله تعالى في قلوبهم غضبًا عليهم، فحرمهم النَّجاة من الطبع الأصلي، وزادهم عمًى[82]، وما هذه إلا إشارة منه –رحمه الله– وإلا فإنَّ من يبحث في مثل هذه الدلالات، ويعمل فكره فيها؛ يتفتَّق ذهنه عن آفاق واسعة من صور البيان والإعجاز دون أن ينحِّي بِنية من سياق

(77) الزوبعي، طالب(1996م) من أساليب التعبير القرآني دراسة لغوية وأسلوبية في ضوء النص القرآني، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، ص315.

(78) العظامات، حسين(2010م) فلسفة المبني للمجهول في العربية، مجلة المنارة، الأردن، المجلد17، العدد7، ص125.

([79]) سورة التوبة، الآية 87

([80]) سورة التوبة، الآية 93.

([81]) سورة فصلت، الآية 42.

(82) بن عاشور، التحرير والتنوير، ج11، مرجع سابق، ص6.

البحث، أو يقضي بحكم مسبَّق يقيِّد الدلالة ويجعلها في إطار ضيق.

الخاتمة:

النتائج وأهمُّ التوصيات:

لقد تناول هذا البحث الفعل المبني للمعلوم، والمبني للمجهول من زاوية دلالية من خلال بعض النماذج في القراءات العشر، وقد توصَّل الباحثان إلى مجموعة من النتائج تمثَّلت في الآتي:

1. تختلف دلالة الفعل المبني للمجهول عن المعلوم، ومردُّ ذلك إلى السياق القرآني، فلكل مقام مقال.
2. يعد التغيُّر بين بِنيتي الفعلين المبني للمعلوم والمبني للمجهول مظهرًا من مظاهر الإعجاز في القراءات القرآنية.
3. لا ينبني كثير فائدة على الخلاف القائم بأصلية وتبعية أيٍّ من البِنيتين: المعلوم والمجهول، والأولى تجاوز هذا الخلاف إلى البحث عن الدلالة والأثر المترتِّب على المعنى.
4. السياق هو الإطار الناظم لدلالات هاتين البِنيتين، وهناك ثمَّة أغراض بلاغية تناط بالفعلين يمكن استنباطها من السياق القرآني غير التي ذكرها النُّحاة والبلاغيُّون.

ويوصي الباحث بما يلي:

1. توظيف السياق في فهم الأثر المترتب على دلالتي بِنيتي الفعلين المعلوم والمجهول، والتنقيب عن دلالاته وملامح الإعجاز فيه.
2. كما يوصي الباحث بأن تناقش الدلالات المرتبطة بهاتين البنيتين باختيار ما هو أليق وأكثر إفهامًا ؛ فإنَّ القرآن "إنَّما صار معجزًا لأنَّه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف، مضمَّنًا أصحَّ المعاني"[83].
3. إيلاء القراءات القرآنية مزيد اهتمام في التنقيب عن الظواهر اللغوية التي تثري البيان القرآني، وتُمْتِع القارئ بصنوف الإعجاز التي لا تنتهي مع كلام الله تعالى.

وختامًا: ما أحوجنا نحن –الباحثين– ونحن نتعامل مع القرآن الكريم أن نُعمِل كل الدلالات المتاحة لنمتلك مفاتيح التدبر والتفكر؛ لعلَّه يكون لنا عونًا على فهم القرآن الكريم، وأسرار دقة بيانه، وعجائب تبيانه، منحنا الله التوفيق لذلك، هو حسبنا والهادي إلى سواء السبيل.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**

1. سيبويه، أبو بشر(1982م) الكتاب، تحقيق: هارون، عبد السلام، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.
2. ابن القوطية، أبو بكر(1952م) كتاب الأفعال، تحقيق: فوده. ط1، مطبعة مصر، القاهرة.
3. الجرجاني، عبد القاهر(2009م) العوامل المائة، تحقيق: الداغستاني ، دار المنهاج، بيروت.
4. ابن أحمد، الخليل(1985م) الجمل في النحو، تحقيق: قباوة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
5. الفرَّاء، يحي(د.ت) معاني القرآن، تحقيق: النجار، ج1، ط1، الدار المصرية، مصر.
6. الأخفش، سعيد(2003م) معاني القرآن، تحقيق: الورد ، عالم الكتب، بيروت.
7. المبرد، محمد(2010م) المقتضب، ج4، تحقيق: عظيمة، بيروت، عالم الكتب.

(83) الخطابي، سليمان(د.ت) بيان إعجاز القرآن، تحقيق: خلف الله، محمد؛ زغلول، محمد .د.ط، دار المعارف، القاهرة، ص24.

8. ابن السراج، أبو بكر(1996م) الأصول في النحو، تحقيق: الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.
9. النحاس، أبو جعفر(2008) إعراب القرآن، تحقيق: العلي، ط2، دار المعرفة، بيروت.
10. ابن جنِّي، أبو الفتح(2009م) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: النجدي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
11. ابن جنِّي، أبو الفتح(1954م) المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، دار إحياء التراث القديم، القاهرة.
12. محمد، عبد الفتَّاح(2006م) الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية، ع1، ج22، مجلة جامعة دمشق.
13. ابن سيده، علي(1996م) المخصص، ج4، تحقيق: جفال خليل، دار إحياء التراث، بيروت.
14. الكرماني، محمود(د.ت) أسرار التكرار في القرآن الكريم، تحقيق: عطا، د.ط، دار الفضيلة، القاهرة.
15. العكبري، أبو البقاء(د.ت) التبيان في إعراب القرآن، ج1، تحقيق: البجاوي، د.ط، عيسى البابي الحلبي، سوريا.
16. ابن يعيش، موفق الدين(2001م) شرح المفصل، ج4، تحقيق: بديع، إيميل ، دار الكتب العلمية، بيروت.
17. ابن جماعة، بدر الدين(2000م) شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: داود، محمد ، دار المنار، القاهرة.
18. الاستراباذي، الرِّضى(1975م) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، تحقيق: نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت.
19. ابن مالك، محمد(د.ت) شرح الكافية الشافية، ج2، تحقيق: هريدي ، جامعة أمِّ القرى، مكة المكرَّمة.
20. الأندلسي، أبو حيَّان(1998م) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، تحقيق: عبد التوَّاب، رمضان، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
21. ابن هشام، عبد الله جمال الدين(2004م) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين، دار الطلائع، القاهرة.
22. الصِّدِّيقي، ابن علان(2001م) إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، تحقيق: شمس الدين، إبراهيم. ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
23. القرطبي، (1964م) الجامع لأحكام القرآن، ج6، تحقيق: البردوني، ط2، القاهر، دار الكتب المصرية.
24. الأزهري، خالد(1984م) شرح العوامل المائة، تحقيق: البدراوي، ط2، دار المعارف، القاهرة.
25. قباوة، (1998م) تصريف الأسماء والأفعال، ط2، مكتبة المعارف، بيروت.
26. الضامن، حاتم(2001م) الصرف ، دبي، مركز جمعة الماجد.
27. الأنطاكي، محمد(د.ت) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط3، دار الشرق العربي ، بيروت.
28. الغلاييني، (2004م) جامع الدروس العربية ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
29. باشا، ابن كمال(2002) أسرار النحو، تحقيق: حامد، أحمد. ط2، دار الفكر، بيروت.
30. الأزهري، خالد(2000م) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النَّحو، تحقيق: عيون السَّود، ط1، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت.
31. ناصر، حمود(2006م) القراءات في ضوء الدَّرس الصَّرفي ، جامعة دمشق(دكتوارة).
32. السبيعي، موضِي(1986م) صيغ الأفعال بين القياس والسَّماع ، جامعة أم القرى، (ماجستير)، مكة المكرمة.
33. الخولي، محمد(1982م) دراسات لغوية، دار العلوم، الرياض.

34. الكريم، عبد الله(د.ت) الدرس النحوي في القرن العشرين ، مكتبة الآداب، القاهرة.
35. الطويل، سيد رزق(1983م) ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
36. السيوطي، جلال الدين(1998م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق: شمس الدين، أحمد، ط1، ج2، دار الكتب العلمية ، بيروت.
37. الزوبعي، طالب(1996م) من أساليب التعبير القرآني دراسة لغوية وأسلوبية في ضوء النص القرآني، ط1، دار النهضة العربية، بيروت.
38. السكاكي، يوسف(1987م) مفتاح العلوم ، تحقيق: زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
39. ابن عصفور، المقرب، ج1، ط1، تحقيق: الجوادي، دار.
40. الجزولي، عيسى(د.ت) المقدمة الجزولية في النحو ، تحقيق: عبد الوهاب، شعبان ، مطبعة أم القرى؛ مكة المكرمة.
41. ابن هشام(د.ت) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ج2، تحقيق: البقاعي، يوسف ، دار الفكر، سوريا.
42. خليفة، عمر(د.ت) صيغة المبني للمجهول وتحولاتها ، بحث منشور على النت.
43. ابن عاشور، الطاهر(1984م) التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ، المقدمات وتفسير الفاتحة وجزء عم، د.ط، الدار التونسية، تونس.
44. الرازي، فخر الدين(1999م) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
45. الألوسي، شهاب الدين(1415هـ) روح المعاني في تفسير القرن العظيم والسبع المثاني، ج4، تحقيق: عطية. ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
46. الزوبعي، طالب(1996م) من أساليب التعبير القرآني دراسة لغوية وأسلوبية في ضوء النص القرآني، ط1، دار النهضة العربية، بيروت.
47. العظامات، حسين(2010م) فلسفة المبني للمجهول في العربية، مجلة المنارة، الأردن، المجلد17، العدد7.
48. الخطابي، سليمان(د.ت) بيان إعجاز القرآن، تحقيق: خلف الله، محمد؛ زغلول، محمد .د.ط، دار المعارف، القاهرة.